

COORDINATION AMONG RURAL ORGANIZATIONS IN KAFR EL-SHEIKH AND GHARBIA GOVERNORATES

Shams El-Dein, M. E.

Fac. of Agriculture, Kafr El-Sheikh., Tanta University

قياس وتفسير التنسيق بين المنظمات الريفية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ
والغربية

محمد السيد شمس الدين

قسم الإقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بكفر الشيخ جامعة طنطا

الملخص

أستهدف البحث دراسة التنسيق بين المنظمات الريفية بمحافظة كفر الشيخ والغربية من خلال التعرف على مستويات التنسيق المنظمي داخل القرية، وعبر القرى، والرأسي، ومدى التعامل، ومدى الإشتراك، ومدى تبادل المنافع، والاستفادة المتبادلة بين المنظمات، والمستوى التنسيقي المنظمي الكلي. وتحديد الإسهام النسبي للمتغيرات المعنوية على كل محور من محاور التنسيق وعلى المستوى التنسيقي الكلي للمنظمات الريفية. وقد تم تجميع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية بعد اختبار الاستمارة وتعديلها وفق أهداف الدراسة. وجمعت من مديري المنظمات الريفية في القرى الإحدى عشر التي وقع عليها الاختيار وهي: إبيار، وبرما، وكفر مشلة، ودماط، ونواح بمحافظة الغربية، وقرى برج البرلس، وكفر مجسر، ودقلت، والبرية، والكوم الطويل، والمرايعين بمحافظة كفر الشيخ. وقد بلغ عدد الاستمارات المستوفاة ١٦٢ استمارة. وتم ترميز البيانات. كما حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، ومعايرة درجات المحاور الفرعية قبل تجميعها في مقياس كلي، وأستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد المرحلي لتحديد المتغيرات المؤثرة معنوياً على كل محور من محاور التنسيق المنظمي الكلي. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- انخفاض المستوى التنسيقي المنظمي الأفقي سواء داخل المجتمع المحلي الريفي أو عبر المجتمعات المحلية الريفية، بينما مستوى التنسيق المنظمي الرأسي يعتبر مرتفعاً نسبياً، كما وجد أن كل المنظمات الريفية محل الدراسة تقع في فئة المستوى المنخفض من حيث درجة التعامل، ودرجة الإشتراك، ودرجة الاستفادة المتبادلة فيما بينها، أما منوال توزيع المنظمات الريفية وفق درجة التنسيق الرأسي فإنه يقع في فئة المستوى التنسيقي المنظمي المتوسط وبنسبة مئوية ٥٨,٦%، وإنعكس أثر المحاور الفرعية للتنسيق المنظمي على مستوى التنسيق الكلي حيث وجد ٨٢,٧% من المنظمات الريفية محل الدراسة في فئة المستوى التنسيقي المنخفض، بما يعنى غياب التنسيق المنظمي في الواقع الإجتماعي الريفي لمنطقة البحث.
- أن محددات التنسيق الأفقي بين المنظمات الريفية داخل القرية هي متغيرات: الإبتكار، وحجم المنظمة، والتعقيد، والتوافق، وعمر المنظمة، والفرص البيئية المتاحة وكلها مجتمعة تفسر ٣٤% من التباين في المتغير التابع. كما أن المتغيرات ذات الإسهام النسبي والمحددة للتنسيق الأفقي عبر القرى تسبب في مسعري التعقيد، وندرة الفرص البيئية المتاحة ويفسران ٥% فقط من التباين، وكذا فإن متغيري الاستقلالية والتنشئة الوظيفية هما محددات التنسيق الرأسي بين المنظمات الريفية ويفسران ٤,٦% فقط من التباين. في حين أن متغيري الإدراكية التعاونية والتعقيد المنظمي هما المتغيران ذوو الإسهام النسبي المعنوي في تفسير ١٠,٦% من التباين في درجة التعامل بين المنظمات الريفية. كما أن متغيري التخطيط المشترك وحجم المنظمة هما المتغيران ذو الإسهام النسبي المعنوي في تفسير قرابة ١٨% من التباين في درجة الإشتراك بين المنظمات الريفية. يضاف إلى ذلك أن متغيري التخطيط المشترك والشمول هما المتغيران ذو الإسهام النسبي المعنوي في تفسير ٧,٣% فقط من التباين في درجة تبادل المنافع بين المنظمات الريفية.
- إن محددات التنسيق المنظمي الكلي (متغير مركب) تفسر قرابة ٢٩% من التباين في المتغير التابع، ووجد أن متغير الإبتكار يفسر ١٣,١% من التباين يليه متغير التعقيد الذي يضيف تفسير ٦,٤% من التباين. ثم الشمول الذي يضيف شرح قرابة ٤% من التباين في درجة التنسيق المنظمي الكلية، فالإدراكية التعاونية الذي يضيف شرح قرابة ٣% من التباين في المتغير التابع وأخيراً الاستقلالية الذي يضيف شرح ٢,٦% من التباين في درجة التنسيق المنظمي الكلي بين المنظمات الإجتماعية في الريف بمحافظة كفر الشيخ والغربية.

المقدمة والمشكلة البحثية

تعددت المنظمات الاجتماعية بتنوع الخدمات المتطورة في الحياة البشرية، ولتواكب التطور التقني لمجابهة الاحتياجات المتزايدة، وباعتبارها الفئات التي تشكل فيها نشاطات واهتمامات البشر وكأحدى لبنات التنمية الزيفية. حيث اهتم الباحثون بدراسة المنظمات الاجتماعية، وتعاقبت الاهتمامات البحثية لتبيين أن التنسيق والتعاون بين المنظمات يدعم قدرة الكل على أداء المهمات بقدر أكبر من الفعالية. ولقد أكد كل من: كاشك (1998) والملاق (1998) وسلامه والسكران (1999) في دراساتهم على تنوع وتعدد القوى المؤثرة على المنظمات الزيفية ومنها عدد ونوع المنظمات الأخرى المتواجدة في البيئة الاجتماعية، سواء كانت هذه منظمات حكومية أو غير حكومية، وأن المنظمات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وبما يستوجب تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المنظمة للتنمية، وتزايد الاهتمام بدراسة العلاقات بين المنظمات وأثر المتغيرات المجتمعية والبيئية والمنظمة على العلاقات التبادلية بين المنظمات، وتلافى العقبات التي تقف حجرة عثرة أمام دور المنظمات الزيفية التنموي، وتسبب في تكرار الأعمال وإهدار الوقت والجهد والموارد سدي.

إن الأداء المنظمي والتنسيق المنظمي هما جناحا العمل التنموي للمنظمات الزيفية، ورغم تعدد الأدوار الفاعلة والإسهامات المحورية والمجهودات التنموية التي ينبغي أن تقوم بها المنظمات الزيفية إلا أن واقع المجتمعات المحلية الزيفية به العديد من جيوب التخلف والفوارق التنموية، ومن هنا يتضح أن المنظمات الزيفية لازالت بعيدة عن تحقيق التنمية بالمستوى المنشود. وربما يعزى هذا الوضع إلى قصور موارد التمويل المادي عن الوفاء بمتطلبات العمل التنموي أو إلى العلاقات دائمة التوتر بين المنظمات بعضها البعض، أو قد يعزى إلى قصور الرقابة والجهاز الإداري بالمنظمات أو إلى متغيرات في البيئة الاجتماعية المحيطة بالمنظمة أو ربما إلى كل هذه المتغيرات مجتمعة.

لذا فقد استهدف البحث بصفة رئيسية: الوقوف على المتغيرات الاجتماعية والمنظمة والبيئية والشخصية المحددة لتضاهي جهود المنظمات الزيفية التنموية من أجل مزيد من الموضوع في الرؤى العلمية، ومزيد من التكامل والتناغم في العمل التنموي لتضييق الفارق التنموي بين المجتمعات المحلية بعضها البعض، وذلك بوضع برامج تكاملية مستهدفة للمنظمات الاجتماعية الزيفية لتفعيل المشاركة الشعبية الزيفية لصنع التنمية والاستفادة بمروداتها، والتكيف مع المتغيرات العالمية المعاصرة لتتقدم المجتمعات الزيفية عصرا جديدا بقوة حضارية فاعلة كما عهد عنها منذ فجر التاريخ.

الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد اتفق العلماء والمنظرين على ماهية المنظمات الاجتماعية ولا يوجد ثمة اتفاق على مفهوم محدد للمنظمة الاجتماعية. فقد عرفها كاشك (1998) بأنها "مجموعة العلاقات التبادلية بين الأفراد والجماعات، والتي تؤدي إلى تعاونهم من أجل تحقيق الأهداف المحددة سلفا، وعرفها Hall بأنها "قوى منظمة من شخصين أو أكثر تقوم بإنجاز مجموعة من الأنشطة من خلال التنسيق السهاف المدروس والشعوري" (Morrissey et al. 1982). كما عرفت بأنها "وحدات اجتماعية أو تجمعات بشرية كونت بصورة متعمدة لتحقيق أهداف معينة (Etzioni, 1964)، وبذا فإن المنظمة الزيفية كيان واقعي كون لإتباع رغبة نلبية حاجة بشرية جماعية، وتحمل إسمًا وتتطوي على مجموعة من القواعد المكتوبة لاختيار أعضائها، وضم المستجدين وإجلال الآخرين محلهم، وسم وظيفي متدرج من الوظائف الاجتماعية، ولكل عضو مركز اجتماعي، ولها مواردها المالية لتمويل أنشطتها المقررة. كما أن المنظمة الاجتماعية الزيفية بنيان اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبنائات الاجتماعية الأخرى بالجذب والتنافر، وتكوين علاقات أفقية بينه وبين غيره في نفس المجتمع أو في مجتمعات أخرى، وتكوين علاقات رأسية بحيث تظهر علاقات التأثير والتأثر بالمستويات الأعلى منه، وتكوين علاقات مع البيئة الاجتماعية المحيطة من خلال حركة المدخلات والمخرجات البشرية والمادية المستمرة بين المنظمة والبيئة من خلال علاقات التعامل والإشتراك والاستفادة.

وتتباين المنظمات الزيفية فيما بينها وفق درجة التنسيق التي توفر ظروفًا ملائمة للعمل المنظمي، والتنسيق عملية يتم بمقتضاها علم كل عضو في المنظمة الزيفية بالسلوك المخطط للآخرين، وقد تختلف القرارات المشتركة ونتائج ارتباط المنظمات الزيفية وفق التعاقدات والاتفاقات عن الأهداف المنظمة لكل من: نرفي العلاقة المنظمة، ويذكر (Mulford et al. 1979) أن عناصر التنسيق المنظمي أربعة هي الموارد والبرامج والمعلماء والمعلومات. وقد ذكر (Buchele 1977) في نظرية إدارة المنظمة الحديثة بأن الإدارة هي العملية التي يتم بها العمل مع ومن خلال أشخاص آخرين لتحديد وتحقيق أهداف معينة للمنظمة، وأعتبر المنظمة نظاما فرعيا لأنشطة بيئية أشمل، وتنتهج نهجا يتمس بالشمول عن طريق استخدام أساليب التحليل

تؤكد على أهمية العلاقات المتداخلة بين عناصر أو بنية المنظمة، كما أن البناء التنظيمي ذو طابع متغير، والمنظمة بناء اجتماعي ذو علاقات متداخلة.

و عرف (1974) Yep التنسيق المنظمي بأنه "التعاون المخطط بين المنظمات والذي ينطوي على تلك العمليات ذات الشكل الرسمي أو غير الرسمي والتي تفسر التفاعل بين اثنتين أو أكثر من المنظمات. ومن العوامل التي تؤدي إلى زيادة التنسيق تلك الأهداف والاهتمامات المتشابهة بين المنظمة والمنظمات الأخرى، وإدراكية الجهاز الإداري لأهمية النتائج المترتبة على التنسيق المنظمي (الجارحي وشرشر، ١٩٨٩؛ الإمام، ١٩٨٩؛ Mulford and Rogers, 1975, Mulford et al. 1979). ولقد حدد Mulford and Klonglan (1981) مستويات التنسيق بين المنظمات في ثلاث مستويات هي: التنسيق بين أشكال مختلفة من المنظمات في نفس المجتمع Coordination within a community، والتنسيق بين المنظمات المتماثلة أو المتناظرة عبر المجتمعات Coordination across communities، ويطلق على هذين الشكلين بالتنسيق الأفقي، والتنسيق الرأسي Vertical coordination والذي يحدث بين المنظمة والهيئة الإدارية المسؤولة عن الإشراف على المنظمة، بمعنى للتنسيق بين مستويات مختلفة من السلطة تتدرج من المنظمة في القاعدة إلى أعلى سلطة إدارية في الجهة الإشرافية.

ومن جانب آخر فقد أشار عبداللا وصومع (١٩٩٥) إلى تقسيم أشكال التنسيق إلى نوعين رئيسيين هما التنسيق الرأسي والتنسيق الأفقي، ويتفرع التنسيق الأفقي إلى ثلاثة أشكال هي التنسيق الموجه والتنسيق الرسمي والتنسيق الاختياري.

تكشف دراسة الجزائر وأخرون (١٩٨٥) عن ضرورة التركيز على المنظمات المتقدمة العمر وتشجيعها على الابتكار لتفعيل العلاقة بين المنظمات الريفية حيث تبين معنوية معاملات الارتباط البسيط بين التنسيق المنظمي وكل من: العمر، والتعميد، والتعليم، والالتزام الداخلي، والاتصال، والالتزام مع المنظمات، والاتصال الداخلي، والابتكار عند مستوى معنوية ٠.٠٥ على الأقل، بينما لم تتضح معنوية العلاقة الارتباطية للتنسيق المنظمي مع متغيرات الرسمية والمركزية والروتين والتدريب والاستقلال والاهتمام الخارجي، وكما تبين مغزوية معامل الارتباط المتعدد لهذه العوامل مجتمعة .

وفي دراسة أحمد (١٩٩٢) التي قام فيها ببناء نموذج تحليلي للمتغيرات التي يفترض تأثيرها على درجة التنسيق المنظمي بأبعادها الثلاثة داخل القرية، عبر القرى، والرأسي. كشفت النتائج عن وجود ارتباط بسيط موجب معنوي بين كل من حجم القوى البشرية، ودرجة المشاركة في العمل المحلي، والمستوى التعليمي، وبين درجة التنسيق الأفقي داخل القرية، بالإضافة إلى وجود ارتباط بسيط موجب معنوي بين كل من حجم القوى البشرية، ووضوح قواعد العمل، والمستوى التدريبي، والاتجاهات السلوكية نحو الارتباطية، وعمر المنظمة، والمشاركة في العمل المحلي وبين درجة التنسيق الأفقي بين القرى، ووجود ارتباط بسيط معنوي موجب بين كل من : وضوح قواعد العمل، والمشاركة في العمل المحلي، وأقدمية المدير، والمستوى التدريبي، والاتجاهات السلوكية نحو التنسيق وبين درجة التنسيق الرأسي.

واقصرت دراسة سلامة والسكران (١٩٩٩) على دراسة مستويات التنسيق المنظمي داخل القرية، والتنسيق المنظمي عبر القرى، والتنسيق المنظمي الرأسي، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على كل محور من محاور التنسيق المنظمي وخلصت إلى أن متغير المستوى التعليمي لرئيس المنظمة معنويًا مع كل من التنسيق المنظمي داخل القرية وعبر القرى والتنسيق المنظمي الكلي، كما أن متغير اتجاهات رئيس المنظمة كان مرتبطًا معنويًا مع كل من التنسيق داخل القرية والتنسيق المنظمي الكلي، أما حجم نشاط المنظمة فقد كان مرتبطًا معنويًا مع التنسيق المنظمي داخل القرية، وكذلك حجم المنظمة كان معنويًا فقط مع محور التنسيق المنظمي الرأسي.

يتضح مما سبق أن العلاقات التنسيقية بين المنظمات الريفية إنما تحدد وفق عوامل اجتماعية وثقافية خاصة بمديري المنظمات، وعوامل خاصة بالمنظمة الريفية ذاتها، وأخرى خاصة بالبيئة الاجتماعية التي تعمل فيها المنظمات الريفية.

الإجراءات البحثية

أجرى هذا البحث بمحافظتي الغربية وكفر الشيخ على اعتبار أن محافظة كفر الشيخ المحافظة التي يعمل بها ويعيش فيها الباحث، وأن محافظة الغربية هي أقرب المحافظات إلى محافظة كفر الشيخ، وقد روعي في اختيار عينة القرى أن تمثل بقدر الإمكان مختلف أنواع المجتمعات المحلية الريفية بناء على نشاطها الاقتصادي، وذلك على مرحلتين حيث تتضمن المرحلة الأولى اختيار إحدى عشرة قرية بطريقة حصرية من خمس قرى بمحافظة الغربية وست قرى بمحافظة كفر الشيخ موزعة على النحو التالي: قريتي

نواح مركز قطور غربية، والبرية مركز الرياض بكفر الشيخ لتمثلا للمجتمع المحلي الريفي التقليدي، أربع قرى هي كفر مشلة وابيار مركز كفر الزيات غربية، ودقلت والمرابين مركز كفر الشيخ لتمثل المجتمع المحلي الريفي الصناعي، وأربع قرى هي كفر حجر مركز دسوق، والكوم الطويل مركز بيلا محافظة كفر الشيخ، ونماط مركز قطور، وبرما مركز كفر الزيات غربية لتمثل المجتمع المحلي الريفي التجاري، أما قرية برج البرلس بمحافظة كفر الشيخ فقد تم اختيارها لتمثل المجتمع المحلي الريفي الصيادي. والمرحلة الثانية: اختيار جميع المنظمات الواقعة بقري البحث باستثناء ثلاثة أنواع وهي المساجد والمدارس الابتدائية، والمعاهد الابتدائية الأزهرية- نظراً لتعددتها بالقري- فقد اكتفي بمنظمة واحدة ممثلة لكل نوع بكل قرية. وقد أسفر هذا الإجراء عن عينة مستهدفة تتكون من ١٦٢ منظمة ريفية.

وتم تجميع البيانات البحثية باستخدام المقابلة الشخصية الفردية بمدير المنظمة أو رئيسها لاستيفاء بيانات استمارة الاستبيان المعدة من قبل والمختبرة مبدئياً على ثلاثين منظمة بقرية الحمراوى مركز كفر الشيخ. هذا وقد تم قياس المتغيرات البحثية موضع الدراسة من أسئلة الاستمارة كالاتي:

• المتغيرات المستقلة:

- عمر المدير: قيس بعدد السنوات المطلق منذ بدء ميلاد مدير أو رئيس المنظمة حتى تاريخ جمع البيانات. وتراوح التوزيع العمري لمديري المنظمات الريفية المبحوثة من (٢٥-٥٥ سنة) بمتوسط حسابي ٤٥,١ سنة، وانحراف معياري ٩,٠٣ سنة.
- المستوى التعليمي للمدير: قيس بعدد سنوات التعليم الرسمي والتي اجتازها مدير المنظمة بنجاح. وتراوح توزيع المبحوثين وفق المستوى التعليمي من (١٢-٢٢) سنة، بمتوسط حسابي ١٤,٩ سنة، وانحراف معياري ٣,٢ سنة.
- النشأة في بيئة عمل المنظمة: قيست بسؤال المبحوث عن مكان استكمال طفولته فإذا ما كانت الإجابة (نفس القرية=٣، قرية أخرى=٢، مدينة=١).
- التنشئة الوظيفية للمدير: قيست بدرجة تسكين العاملين وفق الدورات التدريبية التي يجتازونها بالمنظمة، ودرجة توافر دورات تدريبية تثقيفية للعاملين، ودرجة استفادة العاملين من تلك الدورات التدريبية، ودرجة ارتباط الدورات باحتياجات العمل، ودرجة قبول العاملين لها، ودرجة توافر خطة تدريبية للعاملين بالمنظمة وتراوحت استجابات المبحوثين على البنود الستة من بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة. وأعطيت أوزاناً رقمية ٣، ٢، ١ على الترتيب، وجمعت الدرجات لتعبر عن التنشئة الوظيفية. وتراوحت درجات التوزيع (٦-١٨) درجة، بمتوسط حسابي ١٣,٤٩ درجة، وانحراف معياري ٥,٠٨ درجة.
- الفرص البيئية المتاحة: قيست بمقياس يتكون من خمسة بنود تتعلق بالفرص البديلة التي يمكنه الحصول عليها بمؤهله وخبرته في البيئة الاجتماعية المحيطة، وتراوحت الاستجابات من بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، وأعطيت الاستجابات أوزاناً رقمية ٣، ٢، ١ على الترتيب، وجمعت درجات المبحوث لتعبر عن الفرص البيئية المتاحة. وتراوح التوزيع للمبحوثين بين (٥-١٥) درجة بمتوسط حسابي ٧,٩٥، وانحراف معياري قدره ٢,١٣ درجة.
- العمر الوظيفي: قيس بعدد سنوات العمل منذ تعيينه حتى تاريخ جمع البيانات. وتراوح التوزيع من (١٠-٢٤) سنة، بمتوسط حسابي ٢١,٧ سنة، وانحراف معياري قدره ٣,٢٩ سنة.
- الاتجاه حيال التسميق: قيس بسؤال رئيس المنظمة عن رأيه تجاه عشر عبارات إتجاهية على مقياس Likert تتراوح إجاباتها في خمس فئات بين موافق جداً، وموافق، وسيان، وغير موافق، وغير موافق على الإطلاق، وأعطيت درجات ٥، ٤، ٣، ٢، ١ للعبارات الإيجابية الاتجاه، والمكس للعبارات السالبة الاتجاه. وبحساب معامل ثبات متفسير الاتجاهات نحو التسميق المنظمى باستخدام معامل ألفا (Carmines and Zeller, 1981) لاختبار درجة الاتساق الداخلي وجد أن هذا المعامل يساوى ٠,٧٩ لهذا المقياس، وهو مستوى مقبول في ظل وجود عشر عبارات، وبلغ متوسط الارتباط البسيط بينهما ٠,٢٣. وتراوح التوزيع بين (٢٠-٥٠) درجة، بمتوسط حسابي ٤٢,٣، وانحراف معياري قدره ٦,٩٩ درجة.
- التوافق: قيس بمقياس يتكون من إحدى عشر عبارة إتجاهية على مقياس ليكرت وتراوح إجاباتها على مقياس متدرج بخمس فئات بين موافق جداً، وموافق، وسيان، وغير موافق، وغير موافق على الإطلاق، وأعطيت أوزاناً رقمية ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب للعبارات الإيجابية الاتجاه والمكس للعبارات سالبة الاتجاه. وبحساب معامل ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا لاختبار درجة الاتساق الداخلي وجد أن هذا

- المعامل يساوي ٠,٨٤ للمقياس، وبلغ متوسط الارتباط البسيط بينها ٠,٢١٨، وقد تراوح التوزيع من (٢٠-٥٥) درجة، بمتوسط حسابي ٣٣,١٩ درجة، وانحراف معياري قدره ٦,٨٢ درجة.
- **التفقيذ:** قيس بعدد المستويات الوظيفية بالمنظمة الريفية. وتراوح توزيع المنظمات وفقاً لمستوى التفقيذ من (١-١١) مستوى، بمتوسط حسابي بلغ ٣,٤٨ درجة، وانحراف معياري قدره ١,٧ مستوى.
- **الاتصال الداخلي:** قيس بالمجموع الجبري لمتوسط عدد الاجتماعات التي تعقدها المنظمة سنوياً ومتوسط عدد اللجان التنظيمية، ومتوسط عدد الموظفين في الغرفة المكتبية. وتراوح التوزيع من (٢-٢٧) درجة، بمتوسط حسابي ٨,٤١ درجة، وانحراف معياري قدره ٤,٥ درجة.
- **الاستقلالية:** قيس بمدى استقلالية المنظمة عن الجهات الإشرافية ذات المستوى الإداري الأعلى، وبمقياس يتكون من ستة بنود تتعلق بوضع خطة عمل المنظمة، ومقترحات تطوير المنظمة، وسياسة تعيين الموظفين، وبرنامج تدريب العاملين، واختيار مشروعات عمل المنظمة وإدماجها في اللانحة، وخطة التوسع في المباني المنظمة. هذا وقد قيست البنود الستة على خمس مستويات هي الوزارة، والمديرية، والتفتيش، وزملاء العمل، وجمهور المتعاملين، وتراوحت الاستجابات بين نادرًا، وأحيانًا غالبًا، دائماً، وأعطيت أوزاناً رقمية ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب للمستويات الثلاثة الأولى، والعكس للمستويين الرابع والخامس، وجمعت درجات المبحوثين لتعبر عن الاستقلالية. وتراوحت درجات التوزيع بين (٣٠-٦٣) درجة، بمتوسط حسابي ٣٣,٩ درجة، وانحراف معياري قدره ٥,٣ درجة.
- **الشمول:** قيس بمقياس يتكون من ستة بنود تتعلق بمدى شمولية لائحة القواعد المكتوبة على الأنشطة داخل وخارج المنظمة والتي تتضمن سياسة التعامل، وسير العمل، والحافز والجزاءات، والعلاقة بين الموظفين بعضهم البعض، وعلاقتهم بجمهور العملاء. وكانت الإجابات تتراوح بين دائماً، وأحياناً وأبدًا، وأعطيت الأوزان الرقمية ٣، ٢، ١ على الترتيب وجمعت الدرجات لتعبر عن درجة الشمول. وتراوح توزيع المبحوثين من (١-١٨) درجة، بمتوسط حسابي قدره ١٣,٩ درجة، وانحراف معياري ٢,٨ درجة.
- **الإدراكية التعاونية:** قيس بمقياس يتكون من ستة بنود فرعية تتعلق بدرجة إدراك مدير المنظمة الريفية لأهمية إشراك منظمته العامل بها مع غيرها من المنظمات في العمل التنموي، والمشاريع التنموية المجتمعية، والتشاور بين المنظمة وغيرها لتخطيط وتنفيذ برامج الإصحاح البيئي وصحة المرأة والشباب وتراوحت الإجابات بين يدرك تماماً، يدرك، غير مدرك، غير مدرك على الإطلاق، وأعطيت أوزاناً رقمية ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وجمعت درجات المبحوث على البنود الستة لتعبر عن درجة الإدراكية التعاونية، وتراوح التوزيع بين (٦-٢٤) درجة، بمتوسط حسابي قدره ١٤,٣ درجة، وانحراف معياري ٤,٦ درجة.
- **الابتكار:** قيس بعدد البرامج الجديدة التي شاركت بها المنظمة خلال العشر سنوات الماضية. وتراوحت درجات التوزيع من (صفر-٧) درجات، بمتوسط حسابي ٣,٠٩ درجة، وانحراف معياري ١,٥٧ درجة.
- **التخطيط المشترك:** قيس بمقياس يتكون من عشرة بنود تتضمن مراحل دراسة المشكلة بالمجتمع حتى متابعة وتقييم المشروع التنموي وطلب من المبحوث بيان مدى مشاركته مع مديري المنظمات بالقرية في كل خطوة من الخطوات العشرة وتراوحت الإجابة بين غالباً، وأحياناً، ونادرًا، ولا وأعطيت أوزاناً رقمية ٣، ٢، ١، صفر على الترتيب، وجمعت درجات المبحوث لتعبر عن درجة التخطيط المشترك وتراوحت درجات التوزيع من (صفر-٣٠) درجة بمتوسط حسابي ٧,٩٥ درجة، وانحراف معياري ١,١٠ درجة.
- **عمر المنظمة:** قيس بالمدة الزمنية المنقضية على المنظمة منذ الإنشاء حتى تاريخ جمع البيانات وتراوح التوزيع من (٢-٥٥) سنة، بمتوسط حسابي ٢٥,٨١ درجة، وانحراف معياري ١٧,٦ سنة.
- **حجم المنظمة:** قيس بعدد العاملين بأجر في المنظمة، وتراوح التوزيع بين (٤-٩٩) عامل، بمتوسط حسابي ٢٢,٩٥ عامل، وانحراف معياري ١٨,٩٧ عامل.
- **المتغيرات التابعة: (متغيرات التنسيق المنظمي):**
- **التنسيق المنظمي داخل القرية:** قيس بخمسة بنود هي: درجة الأنشطة المشتركة بها، ودرجة الحصول على المساعدة المالية، ودرجة تقديم المساعدة المالية، ودرجة تبادل الخبرات والمعلومات بينها وبين المنظمات الموجودة بالقرية، ودرجة إعانة المنظمات الأخرى لعمل المنظمة. وتم حساب كل بند كرقم مطلق يمثل عدد المنظمات التي ذكرت من بين المنظمات الموجودة بالقرية التي عقدت بينها وبين المنظمة محل الدراسة برامج تنسيقية، ومجموع درجات البنود الأربعة الأولى مطروحاً منه درجة البند الخامس (الذي يمثل اتجاهها. معاكساً لدرجة التنسيق) يمثل قيم متغير درجة التنسيق المنظمي داخل القرية، وكان المتوسط الحسابي ٢,٨٩ درجة، وانحراف معيار قدره ٢,٧٩ درجة.

- **التنسيق المنظمي عبر القرى:** قيس بخمسة بنود هي: درجة الأنشطة المشتركة، ودرجة الحصول على المساعدة المالية، ودرجة تقديم المساعدة المالية أو المعلوماتية، ودرجة تبادل المعلومات والخبرات، ودرجة إعاقة المنظمات الأخرى لعمل المنظمة. وتم حساب كل بند كرقم مطلق يمثل عدد المنظمات التي نكرت والمناظرة للمنظمة بالقرى المجاورة والتي عقدت بينها وبين المنظمة محل الدراسة برامج تسيقية، ومجموع درجات البنود الأربعة الأولى مطروحا منه درجة البند الخامس (الذي يمثل اتجاها معاكسا لدرجة التنسيق) يمثل قيم متغير درجة التنسيق المنظمي عبر القرى، وكان المتوسط الحسابي ١,٦٣ درجة، بانحراف معياري قدره ١,٣٧ درجة.
- **التنسيق الرأسي:** حسب درجة التنسيق بين المنظمة الريفية وبين الجهات الإشرافية عليها بعدد البرامج التسيقية من خلال ستة بنود تتمثل في: الحصول على مساعدات مادية أو عينية من الجهة المشرفة، والحصول على خبرات أو معلومات من الجهة المشرفة، وتقديم أية اقتراحات للجهة المشرفة، واللجوء للجهة المشرفة طلبا لحل المشاكل أو تذليل العقبات، والحصول على تأييد من الجهة الإشرافية، وأخيرا وجود إعاقة لعمل المنظمة من الجهة المشرفة لعمل المنظمة. وتراوحت الإجابات بين دائما، وأحيانا، ونادرا، ولا وأعطيت أوزانا رقمية ١، ٢، ٣، ٤، ٥، صفر على الترتيب وجمعت درجات البنود الخمسة الأولى وطرح منه درجة البند السادس ليعبر الناتج عن درجة التنسيق المنظمي الراسي. وكان المتوسط الحسابي ٨,٧٨ درجة، بانحراف معياري قدره ٢,٣٢ درجة.
- **درجة التعامل:** قيس ببيان مدى التعامل بين المنظمة وغيرها من المنظمات الريفية، بعرض قائمة من عشرين نوعا من المنظمات وطلب من مدير المنظمة بيان مدى التعامل معها، وتراوحت الاستجابات بين لا، نادرا، أحيانا، غالبا، دائما، وأعطيت أوزانا رقمية ١، ٢، ٣، ٤، ٥ على الترتيب، وقسمة الأوزان الرقمية التي حصل عليها مدير المنظمة على عدد المنظمات بالمجتمع المحلي مطروحا منسبا واحد صحيح كرقم مطلق يمثل المنظمة محل الدراسة، مع إضافة الرقم المطلق لعدد المنظمات التي يتعامل معها من بين المنظمات بالمجتمع المحلي ليعبر الناتج عن درجة التعامل، وكان المتوسط الحسابي ٣,٧٥ درجة، بانحراف معياري قدره ٠,٦٥ درجة.
- **درجة الاشتراك:** قيس ببيان مدى المشاركة بين المنظمة وغيرها من المنظمات الريفية، وطلب منه بيان مدى الاشتراك مع كل منها، وتراوحت الاستجابات بين لا، نادرا، أحيانا، غالبا، دائما، وأعطيت الأوزان الرقمية ١، ٢، ٣، ٤، ٥ على الترتيب، وجمعت درجات المبحوث وقسم الأوزان الرقمية التي حصل عليها مدير المنظمة على عدد المنظمات بالمجتمع المحلي مطروحا منها واحد صحيح كرقم مطلق يمثل المنظمة محل الدراسة مع إضافة الرقم المطلق لعدد المنظمات التي يشارك معها من بين المنظمات الموجودة بالمجتمع المحلي ليعبر عن درجة الاشتراك. وكان المتوسط الحسابي ٣,١١ درجة، بانحراف معياري ٠,٥٥ درجة.
- **درجة الاستفادة:** قيس بعرض قائمة من عشرين نوعا من المنظمات على مدير المنظمة وطلب منه بيان مدى الاستفادة المتبادلة بين المنظمة وهذه المنظمات. وتراوحت الاستجابات بين لا، نادرا، أحيانا، غالبا، دائما، وأعطيت أوزانا رقمية ١، ٢، ٣، ٤، ٥ على الترتيب وجمعت درجات المبحوث وقسمت الأوزان الرقمية التي حصل عليها مدير المنظمة على عدد المنظمات بالمجتمع المحلي التي يمكن تبادل المنافع معها مطروحا منها واحد صحيح كرقم مطلق يمثل المنظمة محل الدراسة مع إضافة الرقم المطلق لعدد المنظمات التي يتبادل معها المنافع من بين المنظمات بالمجتمع المحلي الريفي ليعبر الناتج عن درجة الاستفادة، وكان المتوسط الحسابي ٣,٣٢ درجة، بانحراف معياري ٠,٥٩ درجة.
- **التنسيق المنظمي الكلي:** قيس كمتغير مركب من السنة محاور السابقة بعد معايرتها وتحويلها إلى قيسم ثانية والجمع الجبري للدرجات ليعبر عن الدرجة التسيقية الكلية. وتراوحت درجات التوزيع من (١٢٠٠,٤٩ - ٣١٠,٤٣) درجة ثانية، بمتوسط حسابي ٥٠ درجة ثانية، وانحراف معياري قدره ٣٦,٥٣ درجة ثانية.

أسلوب تحليل البيانات:

هذا وقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية، ومعايرة درجات المحاور الفرعية قبل تجميعها في مقياس كلي ومعامل الثبات لمقياس الاتجاه، وأستخدم معامل الارتباط البسيط، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد المرحلي (Stepwise Multiple Linear regression) لتحديد المتغيرات المؤثرة معنويا على كل محور من محاور التنسيق المنظمي، وذلك من بين المتغيرات المستقلة السبعة عشرة. وقد استخدم برنامج (SPSS for windows, Release 7.5) لتنفيذ الاختبارات الإحصائية السابقة.

النتائج البحثية

أولاً: مستويات التنسيق المنظمي:

باستعراض النتائج الواردة بجدول (1) يتضح انخفاض مستوى التنسيق بين المنظمات الاجتماعية الريفية حيث تقع الفئة المنوالية لتوزيع المنظمات في قرى البحث وفق مستويات التنسيق المنظمي على المحاور السبعة في فئة منخفضة المستوى التنسيقى - عدا محور التنسيق الراسى حيث تقع فئته المنوالية فى فئة متوسطي المستوى التنسيقى - وهذا يعنى أن التنسيق المنظمي الريفي يعتبر قاصراً على علاقات المنظمة الريفية مع جهاتها الإشرافية والإدارية العليا.

وقد يعزى إنخفاض التنسيق المنظمي داخل القرية (٩٥,٧% من المنظمات الريفية بالدراسة تقع فئته فئة مستوى منخفض) لانعدام التنسيق فيما بين مديري المنظمات الريفية فى أنشطة منظميه مشتركة على مستوى المجتمع الريفي، والإحجام عن تقديم المنظمات الريفية لأية دعم مالى أو عيني لبعضها البعض، أو طلب الحصول على مساعدات من بعضها على المستوى القاعدي، بالإضافة إلى الامتناع فيما بين المنظمات الريفية بالمجتمع المحلي الريفي عن تبادل الخبرات أو المعارف أو إنسياب المعلومات فيما بينها، ومع وجود عاقبة بدرجة نسبية من المنظمات الاجتماعية الريفية لعمل المنظمات الريفية.

كما يعزى انخفاض مستوى التنسيق بين المنظمات الريفية عبر القرى (٨٠,٩% من المنظمات الريفية بالدراسة تقع فى فئة مستوى تنسيقى منخفض) إلى انخفاض إعداد بعض المنظمات الريفية فلازالت بعض المجتمعات الريفية تفتقر إلى بعض أنواع من المنظمات حتى وإن وجدت فتعوزها الإمكانيات البشرية المسنولة عن قيام العلاقات التنسيقية عبر القرى كما ينقصها الإمكانيات المادية التي تنشط قيام التنسيق فضلاً عن تشتت النشاط المنظمي.

كما أن مستوى التنسيق المنظمي مقاساً بدرجة المشاركة بين المنظمات الريفية الموجودة بالمجتمع المحلي الريفي يغيب عن الواقع الإجتماعي، كما أن انخفاض درجة الاشتراك بين المنظمات الريفية (١٠٠% من المنظمات الريفية بالدراسة تقع فى فئة منخفضة مستوى الاشتراك) ربما يعزى إلى غياب التفكير الجمعي والتخطيط المشترك لمجابهة المشاكل في المجتمعات الريفية وبما يؤدي إلى إهدار الجهد والموارد الفادرة فى المجتمع والموجهة لتطوير وتنمية المجتمع الريفي.

جدول (1): توزيع المنظمات الريفية وفق مستويات التنسيق المنظمي

محاور التنسيق	الفئات	التكرار	%
- داخل القرية	منخفض (صفر-٧) درجات	١٥٥	٩٥,٧
	متوسط (٨-١٥) درجة	٥	٣,١
	مرتفع (١٦-٢٣) درجة	٢	١,٢
- عبر القرى	منخفض (صفر-٢) درجة	١٣١	٨٠,٩
	متوسط (٣-٥) درجات	٢٨	١٧,٣
	مرتفع (٦-٨) درجات	٣	١,٨
- التنسيق الراسى	منخفض (صفر-٥) درجات	٣١	١٩,٢
	متوسط (٦-١١) درجات	٩٥	٥٨,٦
	مرتفع (١٢-١٨) درجة	٣٦	٢٢,٢
- درجة التعامل	منخفض (١-٨) درجة	١٦٢	١٠٠
	متوسط (٩-١٦) درجة	صفر	صفر
	مرتفع (١٧-٢٥) درجة	صفر	صفر
- درجة الاشتراك	منخفض (١-٨) درجة	١٦٢	١٠٠
	متوسط (٩-١٦) درجة	صفر	صفر
	مرتفع (١٧-٢٥) درجة	صفر	صفر
- درجة الاستفادة	منخفض (١-٨) درجة	١٦٢	١٠٠
	متوسط (٩-١٦) درجة	صفر	صفر
	مرتفع (١٧-٢٥) درجة	صفر	صفر
- التنسيق المنظمي الكلى	منخفض (١٢٠-٢٣٩) درجة ثانية	١٣٤	٨٢,٧
	متوسط (٢٤٠-٣٥٩) درجة ثانية	٢٨	١٧,٣
	مرتفع (٣٦٠-٤٨٠) درجة ثانية	صفر	صفر

• جمعت وحسبت من البيانات الميدانية.

كما يتضح من بيانات الجدول أن ١٠٠% من المنظمات الريفية موضع الدراسة تقع في فئة منخفضة المستوى التسميقي وفق درجة التعامل، وهذا يعني قصور الجهاز الإداري للمنظمة تخوفاً من الدخول في برامج تعامل فيما بين المنظمات الريفية بعضها البعض. كما وجد انخفاض درجة الاستفادة المتبادلة من المنافع بين المنظمات الريفية (١٠%) من المنظمات الريفية موضع الدراسة تقع في فئة منخفضة مستوى الاستفادة) وربما يعزى ذلك إلى تخوف مديري المنظمات الريفية من إضافة عبء وضغوط على المنظمة من جراء دخولها في علاقات تبادل المنفعة التنظيمية، وربما يرجع إلى التزامات المستويات الأعلى بتوفير احتياجات المنظمة مما يقلل من أهمية هذه العلاقات أو افتقار المنظمات الريفية الضعيفة أو الصغرى التي لا تمتلك الموارد والقوة بتكاليف تتمثل في سيطرة المنظمات الأقوى وتوجيه أمورها والتدخل في شئونها، كما أن الإدراك لتجميع علاقات الاستفادة غير كاف لدى الجهاز الإداري بالمنظمات الريفية. والمحصلة النهائية هي انخفاض مستوى التنسيق المنظمي الكلي (٨٢,٧% من المنظمات الريفية موضع الدراسة تقع في فئة منخفضة المستوى التسميقي). مما يعني غياب التنسيق المنظمي في الواقع الإجتماعي الريفي في منطقة البحث.

ثانياً: محددات للتنسيق بين المنظمات الإجتماعية الريفية:

تبين النتائج الواردة بجدول (٢) الذي يتضمن المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية بالتنسيق المنظمي كمتغير مركب وكل من أبعاده الستة في نماذج تحليلية لبيان الإسهام المتفرد في تفسير جزء من التباين في كل بعد من أبعاد مقياس التنسيق المنظمي للمنظمات الإجتماعية الريفية وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإندجاري المتعدد الصاعد التدريجي للوقوف على ما يفسره كل متغير مستقل ذو تأثير معنوي في تفسير جزء من التباين في المتغير التابع فيوضح الجدول أن ستة متغيرات مستقلة فقط تسهم إسهاماً معنوياً متفرداً في تفسير التباين في درجات التنسيق داخل القرية، وأن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بدرجة التنسيق المنظمي داخل القرية بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٥٨، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة لاختبار معنوية هذا المعامل مقدار ١٤,٦٢ وهي قيمة عالية المعنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١ مما يؤكد وجود علاقة إرتباطية معنوية متعددة بين المتغيرات المستقلة الستة مجتمعة ودرجة التنسيق المنظمي داخل القرية، كما يوضح معامل التحديد أن هذه المتغيرات المستقلة الستة ذات الإسهام المغزوي تفسر ٣٤,١% من التباين في درجة التنسيق المنظمي داخل القرية، ويفسر متغير إبتكارية المنظمة ١٧,٤% من التباين في المتغير التابع، كما يضيف متغير حجم المنظمة ٩% إلى التباين المفسر، كما يضيف متغير التعقيد إلى التباين المفسر ٢,٥% من التباين في التنسيق المنظمي داخل القرية، في حين أن التوافق يضيف ١,٧% إلى التباين، وعمر المنظمة يضيف ١,٨% إلى التباين، كما أن متغير الفرص البيئية المتاحة يضيف ١,٧% إلى التباين في التنسيق داخل القرية.

وتبرز هذه النتائج أن قيام أنشطة مشتركة ووجود علاقات تبادلية نفعية مادية أو معلوماتية مع تجنب المنظمات المعوقة للدور المتكامل والمتساند للمنظمات الريفية في المجتمعات المحلية الريفية داخل القرية إنما يزداد توفراً على إبتكارية المنظمة، عدد البرامج التنموية المستحدثة، وحجم المنظمة متمثلاً في القوة البشرية العاملة بها وتعدد المستويات الوظيفية والمحافظة على روح الود والانسجام والتوافق في مناقشة المشاكل المنظمية والعلاقات المنظمية، كما يزداد بتقدم عمر المنظمة وتوافر الفرص البديلة في البيئة الإجتماعية المحيطة.

كما يتضح من نتائج نفس الجدول أن متغيري التعقيد والفرص البيئية المتاحة يساهمان إسهاماً متفرداً في تفسير ٥% من التباين في التنسيق المنظمي عبر القرية، كما أنهما يرتبطان بمتغير التنسيق المنظمي عبر القرية بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٢٢٤، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة ٤,٦٢، وهي قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٠٥، بما يؤكد وجود علاقة إرتباطية معنوية متعددة بين المتغيرين المستقلين مجتمعين ودرجة التنسيق المنظمي عبر القرية، ويفسر متغير التعقيد ٢,٦% من التباين ويسهم متغير الفرص البيئية في تفسير ٢,٤% من التباين. وتبرز هذه النتيجة أن التنسيق المنظمي عبر القرية يتوقف على تعدد المستويات الوظيفية بالمنظمات الريفية التي ترتبط بالتنسيق وكذا ندرة الفرص البيئية في المجتمع المحلي الريفي الذي توجد فيه المنظمة.

جدول (٢): معاملات الارتباط البسيط ونتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد المرحلي للمتغيرات المؤثرة معنوياً على كل محور من محاور التنسيق المنظمي

المتغيرات	معاملات التحليل		معامل الانحدار		معامل الارتباط البسيط		معاملات التحليل المتغيرات
	معامل الارتباط البسيط	الجزئي	المعياري	الجزئي	التراكمي	قيمة ت*	
- داخل القرية:							
الإبتكار	٠,٥٠٩	٠,٢٨٦	٠,١٧٤	٠,١٧٤	٠,١٧٤	٤,٢٩٢	٠,٠٠
حجم المنظمة	٠,٠٨٧	٠,٢٥٠	٠,٠٩٠	٠,٠٩٠	٠,٢٦٤	٣,٦١١	٠,٠٠
التعقيد	٠,٣١٥	٠,١٩١	٠,٢٥٠	٠,٢٥٠	٠,٢٨٩	٢,٧١٢	٠,٠٠٧
التوافق	٠,٠٦٠	٠,١٤٦	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٣٠٦	٢,٣٤٢	٠,٠٢٠
عمر المنظمة	٠,٠٢٢	٠,١٣٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٣٢٤	٢,١٧٦	٠,٠٣١
الفرص البيئية	٠,١٦١	٠,١٣٢	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٣٤١	٢,١٣٨	٠,٠٣٤
- عبر القرى:							
التعقيد	٠,١٦٠	٠,١٣٠	٠,٠٥٩	٠,٠٥٩	٠,٠٢٦	٢,٢١٣	٠,٠٢٨
الفرص البيئية	٠,١٥٢-	٠,٠٩٢-	٠,٠٤٣-	٠,٠٢٤	٠,٠٥٠	٢,١٠٧-	٠,٠٣٧
- التنسيق الرأسى:							
الاستقلالية	٠,٢٦٨-	٠,١٢١-	٠,٢٧٦-	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٣,٩٠٦-	٠,٠٠
التشنة الوظيفية	٠,٠٩٩	٠,٢١٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,١١٨	٣,٠٥٤	٠,٠٠٣
- مدى التعامل:							
الإدراكية التعاونية	٠,٠٣٦	٠,٢٥٣	٠,٠٧٧	٠,٠٧٧	٠,٠٧٧	٣,٥٣١	٠,٠٠١
التعقيد	٠,٠٦٦	٠,١٧٢	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,١٠٦	٢,٣٩٨	٠,٠١٨
- مدى الاضطرار:							
التخطيط المشترك	٠,٠٢١	٠,٣٥٣	٠,١٣٥	٠,١٣٥	٠,١٣٥	٥,١٧٦	٠,٠٠
حجم المنظمة	٠,٠٠٦	٠,٢١٠	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,١٧٩	٣,٠٧٩	٠,٠٠٢
- مدى الاستفادة:							
التخطيط المشترك	٠,٠١٣	٠,٢٠٥	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٢,٨١٤	٠,٠٠٥
الشمول	٠,٠٣٢	٠,١٥٢	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٧٣	٢,٠٨٩	٠,٠٣٨
- التنسيق لمنظمى فلكى:							
الإبتكار	٠,٥٧٤	٠,٢٤٧	٠,١٣١	٠,١٣١	٠,١٣١	٣,٥٢٧	٠,٠٠١
التعقيد	٠,٥٠١	٠,٢٣٣	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,١٩٥	٣,٤٧٠	٠,٠٠١
الشمول	٠,٢٧١	٠,١٦٧	٠,٠٣٩	٠,٠٣٩	٠,٢٣٤	٢,٥٥٢	٠,٠١٢
الإدراكية التعاونية	٠,١٥٥	٠,١٩٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٢٦١	٢,٩٠٠	٠,٠٠٤
الاستقلالية	٠,١٣٧-	٠,١١١-	٠,١٦١-	٠,٠٢٦	٠,٢٨٧	٢,٤٨٠-	٠,٠١٤

* معنوي مند مستوى احتمالي ٠,٠٥. ** معنوي مند مستوى احتمالي ٠,٠١. جمعت وحسبت من البيانات الميدانية.

وتوضح نتائج أن التنسيق المنظمى الرأسى إنما يتحدد بمتغيرى الاستقلالية والتشنة الوظيفية، حيث وجد أنهما يساهمان بتفسير ١٠,٨% من التباين فى المتغير التابع، وأنهما يرتبطان بالمتغير التابع بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٣٤٤، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة ١١,٩ وهى قيمة عالية المعنوية بما يعنى مغزوية العلاقة الارتباطية المتعددة بين المتغيرين المستقلين ودرجة التنسيق المنظمى الرأسى، ويفسر متغير الاستقلالية ٧,٢% من التباين فى المتغير التابع، كما يضيف متغير التشنة الوظيفية ٤,٦% إلى التباين المفسر فى المتغير التابع، وهذه النتائج تبرز أن التنسيق المنظمى الرأسى يتوقف على درجة ارتباط المنظمة الريفية المحلية بالمنظمة الأم (الجهات الإشرافية والإدارية الأعلى). بالإضافة إلى تشنة مدير المنظمة وتدريبه واجتيازه دورات تدريبية وظيفية ذات قيمة عالية تكسبه القدرة على الارتباط والتنسيق الرأسى. وتوضح النتائج الواردة بجدول (٢) أن متغيرى الإدراكية والتعقيد يساهمان إسهاماً معنوياً فى تفسير ١٠,٦% من التباين فى تعامل المنظمات الريفية، وأن هذين المتغيرين مجتمعين يرتبطان بدرجة التعامل مع المنظمات الريفية بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٣٢٦، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة لاختبار معنوية هذا المعامل ١٠,٤٥، وهى قيمة عالية المعنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١. بما يعنى وجود علاقة ارتباطية متعددة مغزوية بين كل من الإدراكية التعاونية ودرجة التعقيد وبين درجة تعامل المنظمات الريفية. وإن متغير الإدراكية التعاونية يفسر ٧,٧% من التباين فى المتغير التابع، كما يضيف متغير التعقيد تفسير

قراءة ٢٣% من التباين في المتغير التابع. وتبرز هذه النتيجة أن درجة تعامل المنظمات الريفية بعضها البعض في مشروعات وبرامج متبادلة يتوقف على درجة إدراك مدير المنظمة للجهود التعاونية بما يزيد من تفهمه لتلك التعاملات. كما أن تمايز المنظمة يقودها إلى التعامل. وإن التخطيط المشترك ومتغير حجم المنظمة محددان لدرجة الإشتراك مع المنظمات الاجتماعية الريفية في علاقات وبرامج ويفسران قرابة ١٨% من التباين. وأن متغيري التخطيط المشترك والشمول متغيران ذوى إسهام معنوي في تحديد درجة تبادل المنافع والاستفادة بين المنظمات الاجتماعية الريفية ويفسران ٧,٣% من التباين.

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٢) أن متغيرات الابتكار والتحفيد والشمول والإدراكية التعاونية والاستقلالية تسهم إسهاما معنويا متفردا في تفسير قرابة ٢٩% من التباين في درجة التنسيق الكلية، كما أنها ترتبط بدرجة التنسيق المنظمي الكلية بمعامل ارتباط متعدد مقداره ٥٣٦,٠٠، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة لاختبار معنوية هذا المعامل مقدار ١٣,٩٨، وهى قيمة عالية المعنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١. بما يعنى وجود علاقة ارتباطية متعددة معنوية بين المتغيرات الخمسة مجتمعة ودرجة التنسيق المنظمي الكلية، ويفسر متغير الابتكار ١٣,١% من التباين في المتغير التابع، بينما يضيف متغير التحفيد ٦,٤%، يليه متغير الشمول حيث يضيف قرابة ٤% من التباين في درجة التنسيق الكلية، ويتبعه الإدراكية التعاونية والذي يضيف ٢,٧% من التباين وأخيرا متغير الاستقلالية المنظمة والسدى يضيف ٢,٦% من التباين في المتغير التابع.

وتبرز النتائج أن درجة التنسيق بين المنظمات الاجتماعية الريفية (كمتميز مركب من ستة محاور داخل القرية، وعبر القرى، الراسي، علاقات التعامل، والمشاركة، وتبادل المنافع) إنما تتحدد وقفا إلى المتغيرات التالية:

- ابتكار المنظمة: والتي تحدد بعدد البرامج التي استحدثتها المنظمة الريفية خلال عملها بالبيئة الاجتماعية، مما يخلق ضغوطا داخل المنظمة تتمثل في حاجتها لموارد بشرية ومادية ومعلوماتية جديدة بما يدفعها إلى مزيد من التنسيق والعلاقات مع غيرها من المنظمات الاجتماعية.
 - التحفيد: والذي يتحدد بعدد المستويات الوظيفية، فإن تمايز المنظمة يقودها إلى استحداث برامج جديدة ويجعلها في حاجة إلى موارد ذات ميزة نسبية لإنجاز برامجها وبالتالي يزيد من التنسيق والعلاقات التشاركية والتبادلية النفعية.
 - الشمول: والذي يتحدد بالأنشطة والتفاعلات داخل وخارج المنظمة مما يدفع بالمنظمة الريفية لقيام علاقات تنسيقية منعا لتبديد الموارد النادرة والوفاء بالتزاماتها الشاملة.
 - الإدراكية التعاونية: فإن إدراكية مدير المنظمة أو جهازها الإداري بالجهود التعاونية بين المنظمات يزيد من تفهمه ووعيه بطبيعة تلك العلاقات التنسيقية ذات النفع ومن ثم يزيد من احتمالية التنسيق.
 - الاستقلالية: ثبت أن المنظمات الريفية لازالت في مهدها تحتاج لعناية المنظمة الأم التي تكون ذات مستوى إداري أعلى خارج المجتمع المحلي، ولقد هيمنت على تلك المنظمات للجهات الإشرافية الأعلى في اتخاذ القرارات بشأن المنظمات الريفية من حيث تطويرها وإعداد برامج تدريب العاملين وتقرير ووضع المشروعات التي تفعل من دورها التنموي الأمر الذي يؤدي إلى بطء سرعة اتخاذ القرارات وصعوبة تعديلها لتتكيف مع المتغيرات البيئية والاجتماعية.
- ووفقا لما أفرزته هذه الدراسة من نتائج فإنه يوصى بما يلي:
- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في هذا الشأن مع تضمين بعض المتغيرات المنظمة والبيئة الأخرى والتي يمكنها شرح ظاهرة التنسيق المنظمي الريفي فضلا عن تطوير أساليب قياس مختلف المتغيرات وبما يزيد من قدرتها على إحداث المزيد من التباين وبما يرفع قيمة معاملات التحديد الكلى للظاهرة موضع الدراسة.
 - أوضحت النتائج أن العلاقات بين المنظمات الريفية والجهات الإشرافية (التنسيق الراسي) ليست مرتفعة بالقدر الذي يجعلنا نطمئن على حسن توجيه العمل في المنظمات الريفية الأمر الذي قد يعزى إلى أن نطاق الإشراف لتلك الجهات الإشرافية أكبر من اللازم. وربما أمكن التغلب على ذلك بتضييق نطاق الإشراف عن طريق التخلي عن البيروقراطية وإنشاء جهاز جديد بإعادة تصميم الخريطة الإدارية بالتسليم على عنصرين هما: التنظيم المكاني للوحدات الإدارية في بناء هرمي، والتحول الجذري نحو الحكومة المحلية، ويهدف العنصر الأول إلى صياغة بناء إداري واقعي متدرج تستمد وحداته جدارتها من قوتها الذاتية وفعاليتها الوظيفية باستبدال قاعدة البناء القائم بوحدات إدارية أكبر منها تضم خمس "عموديات" في المتوسط مع اختيار واحدة منها تتوسطهم لتكون عاصمة لإدارتها بما يضاعف العدد الكلى للمدن المصرية، ويتيح لكل منها تنمية ريفها على أساس من التنوع والتوزيع المتكامل للخدمات والتنسيق فيما بين المنظمات الريفية، مع إلغاء الإطار الإداري الوسيط القائم والمعروف باسم "المركز" باعتبار ارتفاع

تكلفته بالقياس إلى نفعيته الوظيفية، بالإضافة إلى تطوير التشكيل القائم الموروث للمحافظات باعتبار ترهلها وعدم خضوعها لأية معايير مكانية فضلا عن مظهريتها المناقضة لواقع ريفها، واستبدالها بوحدات أصغر نسبيا محكمة القياس مساحيا وسكانيا وتخطيطيا تمكن عاصمتها من الإشراف الدقيق والوثيق على برامج التنمية في إقليمها فضلا عن التنسيق بين وحداتها الداخلية. مع تخطيط العاصمة المركزية والريف من اشتباكهما الطويل المرهق، وتسليم الريف لأهله أعمالا بمبدأ الإدارة المحلية الذاتية المنفق تماما مع سياسة الدولة، ويتطلب ذلك بالنسبة للريف المصري تكوين حكومة محلية في كل محافظة (جيدا لو استرجعت تسميتها المتواضعة "مديرية" والأكثر تعبيراً عن وظيفتها) وتحدد مهامها في إدارة إقليمها والتنسيق بين وحداته ووضع البرامج العامة للتنمية وتعميق قنوات الاتصال أفقياً بين الوحدات المتكافئة ورأسياً إلى حكومة المحافظة.

- أما كان التعقيد من أهم محددات التنسيق داخل القرية وعبر القرى ومحددا لدرجة التعامل بين المنظمات فإنه يوصى بتعدد المستويات الوظيفية وتمييزها بالمنظمات الريفية، كما أن الابتكار المنظمي من المحددات التنسيقية بين المنظمات الريفية داخل القرية وعلى المستوى المنظمي الكلي لذا فإنه يوصى بتشجيع تمويل البرامج الجديدة واستحداث برامج تنموية ريفية تعبر عن رغبة صادقة من قادة المنظمات الريفية وبخاصة غير الحكومية لتحفيزها على الخلق والابتكار. كما أن متغير الإدراكية التعاونية لمديري ورؤساء المنظمات الريفية عاملاً محدداً لمحوري مدى الاستفادة بين المنظمات الريفية والتنسيق المنظمي الكلي فإنه يجب إعداد دورات تنقيفية تنويرية جادة لمديري ورؤساء المنظمات الريفية لتقهم العلاقات التنسيقية ومنع الازدواجية أو التعددية لتبديد واستنزاف الموارد النادرة في المجتمع، وأنه بإضطراد عمليات التنمية لسوف تخلق مناخاً ثرياً يزيد من درجة التنسيق وتضاهي جهود المنظمات الاجتماعية الريفية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

المراجع

- أحمد، محمود صالح محمود (١٩٩٢): دراسة اجتماعية للتنسيق بين المنظمات ببعض المناطق الريفية، رسالة ماجستير، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية.
- الإمام، محمد السيد (١٩٨٩): العلاقات التعاونية التنسيقية الأفقية بين الوحدات المحلية وبين غيرها من المنظمات الريفية بمحافظة الدقهلية، دراسة وصفية في التنسيق المنظمي والعمل المشترك من أجل التنمية الريفية المتكاملة، المؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد الخامس، الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي.
- الجارحى، غنيم شعبان؛ وعبدالحاميد أمين شرشر (١٩٨٩): إمكانية التعاون والتنسيق بين مديري مراكز الشباب الريفي والمرشدين الزراعيين، المؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد الخامس: الإرشاد الزراعي والاجتماع الريفي.
- الجزار، محمد حموده؛ مختار محمد عبداللا؛ راتب عبد اللطيف صومع (١٩٨٥): العوامل المرتبطة بالعلاقات بين المنظمات الريفية ببعض قرى مركزى المحمونية والرحمانية بمحافظة البحيرة، مجلة جامعة طنطا للبحوث الزراعية، العدد (١١).
- العلق، بشير عباس (١٩٩٨): منادى الإدارة، ط١، عمان، دار اليساورى العلمية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
- بدوى، هناء حافظ (١٩٩٩): إدارة المؤسسات الاجتماعية: أسس وعمليات، المكتسب الفنى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- سلامة، فؤاد عبداللطيف؛ محمد سليمان السكران (١٩٩٩): التنسيق بين المنظمات الريفية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الزراعية، جامعة طنطا، ٢٥، (٢).
- عبداللا، مختار محمد؛ وراتب عبداللطيف صومع (١٩٩٥): نحو نموذج تطبيقي لتحقيق التنسيق بين المنظمات الريفية، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادي، البعد الغائب فى تنمية الريف المصري، الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي.
- كشل، محمد بهجت جاد الله (١٩٩٨): المنظمات وأسس إدارتها: مدخل لدراسة المؤسسات الاجتماعية، المكتب الحديث، الإسكندرية.

Shams El-Dein, M. E.

- Buchele, R.B. (1977), *The Management of Business and Public Organizations*, Tokyo, Mc. Graw-Hill.
- Carmines, Edward G. and Richard A. Zeller (1981), *Reliability and Validity Assessment*, Sage-Publication, inc., USA.
- Etizoni, Amital (1964): *Modern Organizations*, Englewood Chiffs, Prentice Hall, Inc..
- Morrissey, Joseph P., Richard H. Hall and Michael L. Lindsey (1982), *Inter organizational Relations: A Source book of Measures for Mental Health Programs*, National Institute of Mental Health, Series BN No. 2, Washington D.C., USA.
- Mulford, Charles L.; David L. Rogers; Burton Halpert, J. Kenneth Benson and David A. Whetten (1979), *Assessment of the Nature And Impact of Coordination Between Organizations: Summary of a Research Network Findings* North Central Regional Center for Rural Development, Iowa State University, Ames, Iowa, YSA.
- Mulford Charles L. and Greald E, Klonglan (1981). *Creating Coordination Among Organizations: An Orientation and Planning Guide*, North Central Regional Extension Publication 80, USA.
- Rogers, David L. and Joseph J. Molnar (1975). *Inter organizational Relations Among Development Organization: Empirical Assessment And Implementations for Inter organizational Coordination*, The Center for Agricultural and Rural Development, Iowa State University USA.
- Yep, Benyamin (1974): *An Elaboration of the Concept of Coordination in Inter organizational Research*, The Annual Meeting of the Midwest Sociological Society, Omaha, Nebraska, USA.

COORDINATION AMONG RURAL ORGANIZATIONS IN KAFR EL-SHEIKH AND GHARBIA GOVERNORATES

Shams El-Dein, M. E.

Fac. of Agriculture, Kafr El-Sheikh., Tanta University

ABSTRACT

The main objectives of this research are, to identify the levels of coordination among rural organizations measured by six indicators as well as a total index. The six indicators are coordination within community, across communities, vertical coordination, dealing with organizations, participating with other organizations and exchange benefits with other organizations; and discovering the factors that determine each of measure. Data were collected from a quota sample of 162 organizations in Kafr El-Sheikh and Gharbia governorates. Data were coded and scales constructed. Stepwise multiple linear regression (Forward solution) technique was employed to examine the hypothesized relationships between the independent variables and each inter organizational coordination measure.

- The levels of horizontal coordination, within a community and across communities, were generally low, however, the vertical coordination was found relatively moderate.
- The levels of inter organizational coordination, measured as, participation with other organizations, exchange of benefits with other organizations and dealing with other organizations was very low.
- The overall index measured by six indicators as well as a total index was very low indicating that coordination Practically does not exist
- The step-wise multiple regression analysis indicated that the percentages of explained variance were 34.1%, 5% and 11.8% in the dimensions of coordination within community, across communities, and vertical coordination, respectively, the coefficients of determination were only 0.106, 0.179 and 0.073 in the dimension of the dealing with other organizations, participating with other organizations and exchange benefits with other organizations. It was found that the percentage of explained variance was 28.7% in the total index of inter organizational coordination.
- The independent variables in the step-wise solution varied by measure used.
- Innovation, Organizational size, complexity, compatibility, organizational age and available opportunities were the variables contributing to explaining coordination within community.
- Complexity and available opportunities were found to be the determinants of coordination across communities.
- Autonomy and job socialization were found to be the determinants of vertical coordination.
- Cooperative perception and complexity were found to be the determinants of dealing with other organizations.
- Planning and organizational size were found to be the determinants of participating with other organizations.
- Planning and pervasiveness were found to be the determinants of exchange of benefits with other organizations.

Innovation, complexity, pervasiveness, cooperative perception and autonomy were found to be the determinants of the total coordination index.

Finally, the implications of the findings both theoretically and practically were outlined.